



الحاكمة كاثي هوكول

للتشر فوراً: 2024/1/9

**الحاكمة هوكول تقترح تشريعاً لمكافحة مبيعات القنب غير المشروعة من خلال تحسين إجراءات الإنفاذ**

**يوسع اقتراح الولاية سلطة مكتب إدارة القنب والوكالات الحكومية المحلية لتشمل متاجر بيع القنب بدون ترخيص**

**الجهود المبذولة لإيقاف أنشطة السوق غير المشروعة ستدعم سوق القنب القانوني والعدال المتنامي في نيويورك**

**سيتم توسيع الإجراءات بناءً على الصلاحيات التي وقعتها الحاكمة هوكول لإقرار ميزانية السنة المالية 2024**

أعلنت الحاكمة كاثي هوكول اليوم عن سلسلة من الإجراءات لتوفير صلاحيات إنفاذ موسعة لمكافحة مبيعات القنب غير المشروعة كجزء من خطابها عن حالة الولاية لعام 2024. ستركز هذه الجهود على إغلاق شركات القنب غير المرخصة التي استمرت بوقاحة في فتحها وتشغيلها في جميع أنحاء الولاية مما أدى إلى حدوث إزعاجات في المجتمعات المحلية وغالباً ما بيع منتج غير مختبر وغير معروف المصدر.

"بينما نواصل بناء وتوسيع سوق القنب القانوني الأكثر إنصافاً في البلاد، لا يمكننا أن نسمح للمشغلين الوقحين وغير القانونيين بتقويض الصحة العامة وتهديد أحياءنا،" قالت الحاكمة هوكول. "في العام الماضي، أصدرنا قوانين جديدة لإغلاق وإغلاق المشغلين غير القانونيين، لكننا نعلم أن هناك المزيد الذي يتعين علينا القيام به ونحتاج إلى المزيد من الأدوات للقيام بذلك. سنواصل العمل مع القادة المحليين، بما في ذلك في مدينة نيويورك، لإغلاق متاجر القنب غير القانونية مرة واحدة وإلى الأبد."

ستعمل مقترحات الحاكمة هوكول على تعزيز سلطة التنفيذ لتسريع إغلاق الأنشطة التجارية غير المرخصة وردع هذا النشاط غير المشروع. ستتضمن الإجراءات توسيع صلاحيات مكتب إدارة القنب ( Office of Cannabis Management, ) لتبسيط عملية إغلاق المتاجر غير المشروعة، تفويض الحكومات المحلية بتنفيذ أوامر قفل (OCM) لضمان اتخاذ إجراء سريع لإغلاق المستوصفات غير المرخصة وإنشاء سجلات محلية لشركات القنب المرخصة لمساعدة وتمكين الحكومات المحلية بما في ذلك مدينة نيويورك لإغلاق الأعمال غير المرخصة من خلال قوانينها ومواردها الخاصة. ستساعد هذه الجهود التعاونية سوق القنب القانوني المتنامي في نيويورك، والذي يعطي الأولوية للشركات الصغيرة وأصحاب المشاريع المساهمة.

تقوم نيويورك ببناء سوق جديدة قوية تركز على إطار عمل للعدالة الاجتماعية من شأنه أن يدر إيرادات بملايين الدولارات للولاية والمجتمعات المتضررة من إرث تجريم القنب. ومن خلال اتخاذ إجراءات حاسمة ضد شركات القنب غير المرخصة، ستواصل الحاكمة اتخاذ خطوات كبيرة نحو إغلاق عمليات زراعة القنب غير القانونية وغير المرخصة التي تعرض السلامة العامة ورفاهية المستهلك وسلامة سوق القنب القانوني في الولاية للخطر.

قال كريس ألكسندر، المدير التنفيذي لمكتب إدارة القنب في ولاية نيويورك، "عندما يختار سكان نيويورك التسوق في مستوصف قانوني مخصص للبالغين، فإنهم يعرفون مكان منتجاتهم من أن منتجات القنب هذه قد تم اختبارها، وأن هذه الشركات الصغيرة تعيد الاستثمار في مجتمعاتنا. نظراً لأن المزيد من مواقع البيع بالتجزئة تفتح أبوابها للعملاء في جميع أنحاء الولاية، يجب علينا أن نكون واضحين تماماً بشأن نوع السوق الذي نمثله مبنى. ومع التوسيع الذي اقترحه الحاكمة

هوكول لسلطات التنفيذ، يمكننا توسيع جهودنا لبناء سوق حيث يكون لدى الشركات الصغيرة التي تتبع القواعد فرصة للمنافسة. أود أن أشكر الحاكمة هوكول على التزامها الثابت واستثمارها في تصحيح هذا الأمر."

تتمتع الحكومات المحلية حاليًا بصلاحيات طلب أوامر الإغلاق من المحكمة العليا للولاية، ومقاضاة أصحاب العقارات الذين يفشلون في طرد المستأجرين التجاريين الذين يبيعون الحشيش بدون ترخيص واعتقال ومحكمة أصحاب الأعمال الذين يبيعون الحشيش في المتاجر بدون ترخيص، وهو ما يعد بمثابة فنة جنة. إضافة إلى ذلك، قد تستخدم الحكومات المحلية القوانين المحلية الحالية أو تسن قوانين محلية جديدة لمعالجة النشاط غير القانوني غير المرخص، مثل قانون الإزعاج في مدينة نيويورك وقانون الصحة في مدينة نيويورك الذي يسمح بإغلاق المتاجر غير المرخصة التي تصنع أو تبيع منتجات الأطعمة المليئة بالقنب. أنشأت مدينة بوفالو قانونًا في عام 2023 للسماح بغرامة قدرها 1,500 دولار يوميًا لعدم عرض ترخيص من مكتب إدارة القنب. يجوز للحكومات المحلية أيضًا إجراء اعتقالات ومقاضاة الجرائم الأخرى المتعلقة بالقنب بموجب قانون العقوبات، مثل بيع القُصّر، وهي جناية من الفئة ب.

على مدار عام 2023، أرسل مفتشو (OCM) وإدارة الضرائب والمالية (Department of Taxation and Finance, DTF) إلى 381 موقعًا بما في ذلك 105 عمليات إعادة تفتيش مما أسفر عن أكثر من 11,800 باوند من القنب غير المشروع المضبوط بقيمة تزيد عن 57 مليون دولار. سيواصل محققو (OCM) و (DTF) عمليات التفتيش كل أسبوعًا في جميع أنحاء الولاية في عام 2024 لإغلاق المشغلين غير المرخصين مع فتح موجة جديدة من المستوصفات القانونية أبوابها للعمل. بالإضافة إلى ذلك، في 20 ديسمبر/كانون الأول، قام محققون من (OCM) و (DTF) ومكتب المدعي العام لولاية نيويورك (Attorney General's Office, OAG) بإغلاق وإغلاق بيع تشيف سموك شوب وهو متجر قنب غير قانوني فاضح يعمل في باي ريدج في بروكلين بسبب العمل بدون ترخيص. لقد عارض قادة المجتمع المحلي صراحةً بيع تشيف لمنتجات التدخين وأصدر مجلس المجتمع المحلي قرارًا بالإجماع لإغلاق المتاجر غير المرخصة في الحي الذي يقيمون فيه. كان هذا هو القفل التاسع الذي تجريه الولاية منذ أن وقعت الحاكمة هوكول التشريع المتعلق بإقرار ميزانية السنة المالية 2024.

تبدأ غرامات البيع غير القانوني للقنب بمبلغ 10,000 دولار في اليوم ويمكن أن تصل إلى 20,000 دولار في اليوم بسبب السلوك الأكثر فظاعة. يمكن فرض غرامة إضافية قدرها 5,000 دولار بسبب إزالة الأمر، وقد تخضع الأعمال التجارية التي تم تفتيشها أيضًا لانتهاكات وعقوبات إضافية بموجب قانون الضرائب. كما سمح تشريع التنفيذ الذي تم إقراره في مايو/أيار 2023 إلى (OCM) بالسعي للحصول على أمر من محكمة الولاية لإغلاق الشركات التي يتبين أنها تنتهك القانون بشكل متكرر. إضافة إلى ذلك، يُجرّم القانون أيضًا بيع القنب ومنتجات القنب دون ترخيص.

ولجمع العديد من المستويات الحكومية معًا لمكافحة البيع غير المشروع للقنب أعلنت الحاكمة هوكول سابقاً عن شراكات جديدة بين (OCM) و (OAG) يمكن من خلالها للبلديات في جميع أنحاء الولاية تلقي تدريب حول كيفية الاستفادة من حكم معين -- القسم A-16- من قانون التنفيذ الجديد الذي وقعته الحاكمة هوكول في مايو/أيار 2023 لمتابعة أوامر الإغلاق في محكمة الولاية. يأذن A-16 للحكومات المحلية، بما في ذلك محامي المقاطعة بموافقة (OCM) بمتابعة أوامر القفل من المحكمة ضد شركة القنب غير المرخصة التي تبين أنها متورطة في سلوك فاضح. تعمل هذه الصلاحية بشكل كبير على زيادة قدرة المستويات الحكومية المختلفة على العمل معًا لإغلاق مشغلي القنب غير القانونيين.

إضافة إلى هذه الشراكات الجديدة مع المحليات أعلنت الحاكمة سابقاً أن عدة وكالات حكومية إضافية ستتولى الآن ثقل سلطاتها التنفيذية في مجال الأعمال التجارية كجزء من النهج الإبداعي والجريء الذي تتبعه الولاية لمكافحة السوق غير المشروعة. ستقوم كل من إدارة العمل ومجلس تعويض العمال بالانضمام إلى هذه الجهود لضمان امتثال الشركات المشتبه في بيعها للقنب بدون ترخيص لقوانين العمل وتعويضات العمال في ولاية نيويورك.

يمكن أن يؤدي هذا النهج، الذي يجمع بين صلاحيات إنفاذ قانون العمل وقانون الضرائب وقانون القنب، إلى تعرض أصحاب الأعمال غير الملتزمين لعقوبات تصل إلى عشرات الآلاف من الدولارات نتيجة لعملية تفتيش واحدة ومخالفات مما يعزز بشكل كبير قدرة الولاية للقضاء على أولئك الذين يشاركون في المبيعات غير القانونية ويؤكد من جديد التزام الحاكمة العميق بضمان اتباع القانون وحماية سكان نيويورك من المنتجات التي يحتمل أن تكون غير آمنة.

###

تتوفر أخبار إضافية على [www.governor.ny.gov](http://www.governor.ny.gov)  
ولاية نيويورك | الغرفة التنفيذية | [press.office@exec.ny.gov](mailto:press.office@exec.ny.gov) | 518.474.8418